

## خبر صحفي

الإحصاءات العامة: حوالي 9.9 مليون متر مربع مساحة الأبنية المرخصة في المملكة حتى نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2018، بانخفاض نسبته 15.8% مقارنة مع نفس الفترة من عام 2017.

أصدرت دائرة الإحصاءات العامة تقريرها الشهري حول تراخيص الأبنية خلال الأشهر الأحد عشر الأولى من عام 2018، وذلك استناداً إلى حصر رخص البناء الذي تجريه الدائرة شهرياً ويشمل جميع الجهات التي تمنح تراخيص الأبنية في المملكة. ويشير التقرير إلى أن إجمالي عدد رخص الأبنية الصادرة في المملكة قد بلغ 28,640 رخصة خلال الأشهر الأحد عشر الأولى من عام 2018، مقارنة مع 34,960 رخصة خلال نفس الفترة من عام 2017، بانخفاض نسبته 18.1%. ويبين التقرير أن إجمالي مساحة الأبنية المرخصة قد بلغ 9925 ألف م<sup>2</sup> خلال الأشهر الأحد عشر الأولى من عام 2018، مقارنة مع 11794 ألف م<sup>2</sup> خلال نفس الفترة من عام 2017، بانخفاض نسبته 15.8%.

وقد بلغت مساحة الأبنية المرخصة للأغراض السكنية خلال الأشهر الأحد عشر الأولى من عام 2018 حوالي 7405 ألف م<sup>2</sup>، مقارنة مع 9156 ألف م<sup>2</sup> خلال نفس الفترة من عام 2017، بانخفاض نسبته 19.1%، في حين بلغت مساحة الأبنية المرخصة للأغراض غير السكنية خلال الأشهر الأحد عشر الأولى من عام 2018 حوالي 2520 ألف م<sup>2</sup>، مقارنة مع 2638 ألف م<sup>2</sup> خلال نفس الفترة من عام 2017، بانخفاض نسبته 4.5%. وشكلت مساحة الأبنية المرخصة للأغراض السكنية خلال الأشهر الأحد عشر الأولى من عام 2018 ما نسبته 74.6% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة، في حين شكلت مساحة الأبنية المرخصة للأغراض غير السكنية ما نسبته 25.4% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة.

أما على مستوى المحافظات، فقد حازت محافظة العاصمة على المرتبة الأولى من حيث إجمالي مساحة الأبنية المرخصة بنسبة بلغت 49.4%، تلاها محافظة إربد بنسبة 15.9%، ومحافظة الزرقاء بنسبة 12.9%، ومحافظة البلقاء بنسبة 6.6%، ومحافظة جرش بنسبة 3%، ومحافظة المفرق بنسبة 2.4%، ومحافظتي الكرك والعقبة بنسبة 2.3% لكل منهما، ومحافظة مادبا بنسبة 1.8%، ثم محافظة عجلون بنسبة 1.6%، في حين شكلت مساحة الأبنية المرخصة في بقية المحافظات ما نسبته 1.9% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة.

أما توزيع مساحة الأبنية المرخصة على مستوى الأقاليم فقد بلغت حصة إقليم الوسط ما نسبته 70.6% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة خلال الأشهر الأحد عشر الأولى من عام 2018، في حين بلغت حصة إقليم الشمال ما نسبته 22.8% وإقليم الجنوب ما نسبته 6.5%.

وقد شكلت المساحة المرخصة للأبنية الجديدة والإضافات على الأبنية القائمة خلال الأشهر الأحد عشر الأولى من عام 2018 ما نسبته 50.8% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة، في حين شكلت المساحة المرخصة للأبنية القائمة سابقاً ما نسبته 49.2%.

وبلغ إجمالي مساحة الأبنية المرخصة للأبنية الجديدة والإضافات على الأبنية القائمة 5037 ألف م<sup>2</sup> خلال الأشهر الأحد عشر الأولى من عام 2018 مقابل 5517 ألف م<sup>2</sup> خلال نفس الفترة من عام 2017، بانخفاض نسبته 8.7%.

أما على مستوى شهر تشرين الثاني لعام 2018، فقد أظهرت البيانات أن عدد رخص الأبنية بلغ 2448 رخصة، كما بلغت مساحة الأبنية المرخصة 746 ألف م<sup>2</sup> مقارنة مع 1301 ألف م<sup>2</sup> خلال نفس الفترة من عام 2017، بانخفاض نسبته 42.7%.

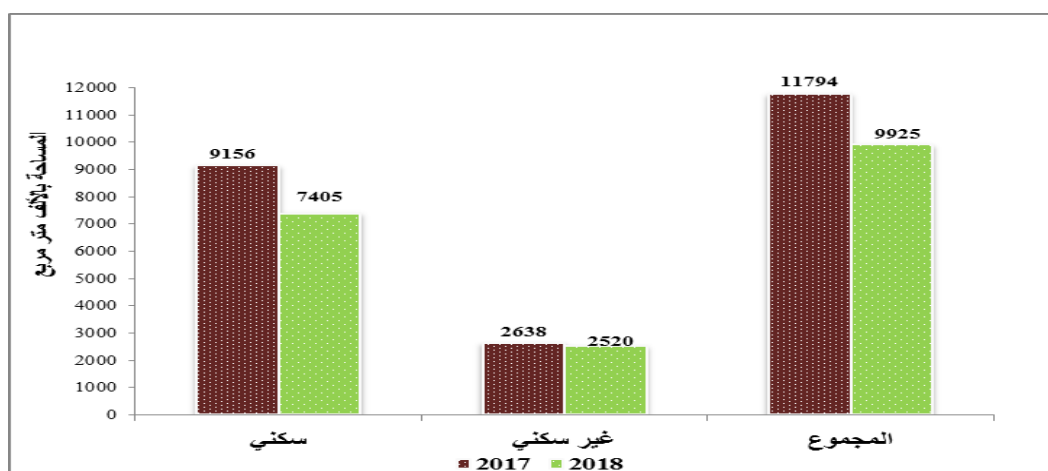
الجدول (1) عدد الرخص ومساحة الأبنية المرخصة خلال الأشهر الأحد عشر الأولى من عامي 2017 و2018 (المساحة

بالألف متر مربع)\*

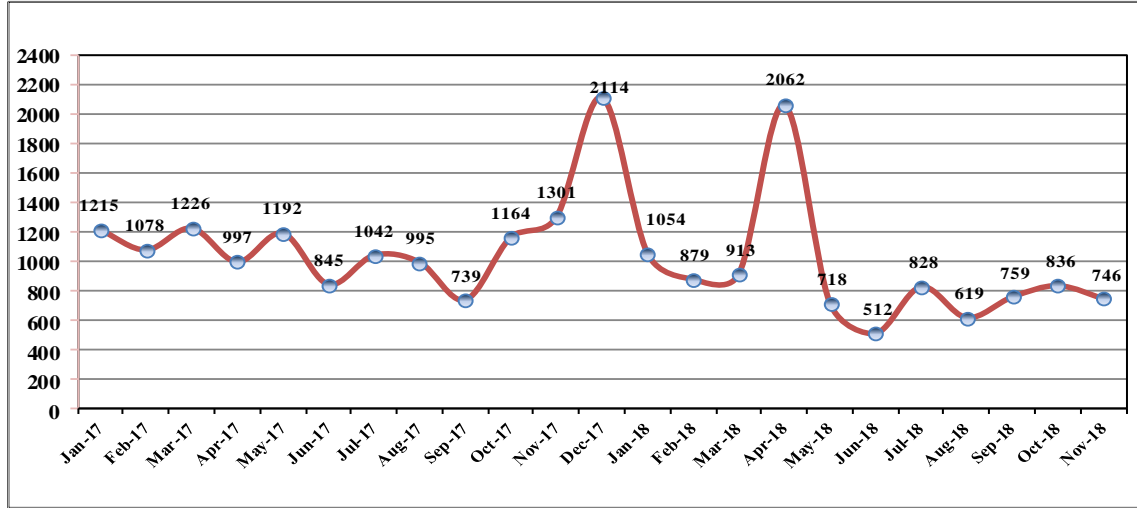
نسبة التغير في المساحات المرخصة %	2018		2017		الشهر
	المساحة	عدد الرخص	المساحة	عدد الرخص	
13.3 -	1054	3573	1215	3678	كانون الثاني
18.5 -	879	2443	1078	3252	شباط
25.5 -	913	2516	1226	3397	آذار
<b>19.1 -</b>	<b>2846</b>	<b>8532</b>	<b>3519</b>	<b>10327</b>	<b>الربع الأول</b>
106.8 +	2062	3708	997	2791	نيسان
39.8 -	718	2381	1192	3586	أيار
39.4 -	512	1680	845	2650	حزيران
<b>8.5 +</b>	<b>3292</b>	<b>7769</b>	<b>3034</b>	<b>9027</b>	<b>الربع الثاني</b>
20.5 -	828	2705	1042	2938	تموز
37.8 -	619	2209	995	2621	آب
2.7 +	759	2444	739	2267	أيلول
<b>20.5 -</b>	<b>2206</b>	<b>7358</b>	<b>2776</b>	<b>7826</b>	<b>الربع الثالث</b>
28.2 -	836	2533	1164	3436	تشرين الأول
42.7 -	746	2448	1301	4344	تشرين الثاني
<b>15.8 -</b>	<b>9925</b>	<b>28640</b>	<b>11794</b>	<b>34960</b>	<b>المجموع</b>

\*يوجد اختلاف في المجاميع ناتج عن التقريب

الشكل (1): مساحة الأبنية المرخصة حسب نوع إشغال المبنى خلال الأشهر الأحد عشر الأولى لعامي 2017 و2018



الشكل (2): مساحة الأبنية المرخصة حسب الشهر خلال عامي 2017 و2018 (بالألف متر مربع)



ومن الجدير بالذكر أن دائرة الإحصاءات العامة توفر بيانات حول عدد رخص الأبنية ومساحة الأبنية المرخصة وأنواع استعمالات المباني في المملكة حسب المحافظة بهدف تزويد المخططين وراسمي السياسات ومتخذي القرار بمؤشرات حول جزء مهم من قطاع الإنشاءات وهو النشاط العمراني. بينما يمثل الإنفاق الحكومي على مشاريع الأبنية والطرق والبنية التحتية وغيرها، الجزء الآخر المكمل لهذا القطاع يتم تغطيته من خلال مسوحات أخرى، باستثناء المشاريع الحكومية التي يتم ترخيصها لدى الجهات المانحة للترخيص حيث يتم شمولها في هذا التعداد.

وتجدر الإشارة إلى أن مؤشرات رخص البناء تعبر عن الواقع الفعلي للنشاط العمراني، في حين أن عقود التصميم التي تعتمد عليها الجهات الأخرى تمثل الخطط المستقبلية للنشاط العمراني، حيث أن رخصة البناء تعني على الأرجح المباشرة الفعلية في البناء، بينما تمثل المخططات الهندسية مرحلة من مراحل الترخيص قد لا يتم استكمالها في بعض الأحيان.

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بالسيد محمد ضمرة أو الأنسة أمال سماوي/قسم الإنشاءات: هاتف (1327)-  
(5300700)